قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

الجواز عند ابن دُرُسْتُوَيه (ت: ٣٤٧هـ) في كتابه (تصحيح الفصيح وشرحه)

Permissibility According to Ibn Durustawayh (d. 347 AH) in His Book "Tashih al-Fasih wa Sharhuh"

أ.م.د. شفاء سعيد جاسم/ كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة*

Keywords: Permissibility, Ibn Durustawayh , in his work, Tas-hih al-Fasih)

Abstract

This study highlights the significance of Ibn Durustawayh's Tas-hih al-Fasih wa Sharhuh, one of the most notable works concerned with refining the Arabic language and regulating its usage through a critical examination of the material presented by Thalab in al-Fasih. The research brings to light the scholarly value of the concept of linguistic permissibility in Ibn Durustawayh's approach, showing the extent to which Arabic accommodates more than one correct form, whether lexical or structural, based on transmitted usage and analogy. This opens new perspectives for understanding the flexibility of the language in contrast with the areas that require strict adherence to reliable transmission or sound analogy. The study aims to uncover Ibn Durustawayh's method in establishing permissibility, tracing the instances in which he accepts more than one form, clarifying the linguistic and grammatical reasons behind his judgments, and highlighting his position regarding the disagreements between the Basran and Kufan schools. This topic also contributes to understanding the foundations of linguistic thought in the fourth century AH, a period in which linguistic and grammatical criticism reached full maturity. The study concludes with several findings, the most important of which are: Ibn Durustawayh affirms permissibility when transmitted usage or analogy indicates the presence of multiple valid forms, but he generally tends toward restriction and does not broaden permissibility without clear evidence. The alternation between damma and kasra in the middle radical of the imperfect verb represents one of the most prominent areas of permissibility due to the closeness of the two vowels and their reflection in Arabic usage. Ibn Durustawayh bases his judgments on a rigorous critical method grounded in reliable linguistic sources, frequently correcting common errors and widespread forms of usage.

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:٢٠٢٦/١/١٩م
المراجعة:٢٠٢٦/١/٢٣م
القبول: ٢٠٢٦/٢/١م

الكلمات المفتاحية:
الجواز، ابن دُرستويه، في كتابه، تصحيح الفصيح.

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة كتاب (تصحيح الفصيح وشرحه) لابن دُرستويه بوصفه واحدًا من أبرز المؤلفات التي اعتنت بتنقية العربية وتقويم استعمالاتها، عن طريق مناقشة ما أورده ثعلب في (الفصيح)، ويُبرز البحث القيمة العلميّة لمفهوم الجواز اللغوي عند ابن دُرستويه، إذ يُظهر مدى سعة العربية في قبول أكثر من وجه صحيح في اللفظ أو التركيب اعتمادًا على السماع والقياس، مما يفتح آفاقًا لفهم المرونة اللغوية في مقابل مواطن الصرامة التي يلتزم فيها بالقياس أو السماع الفصيح.ويهدف البحث إلى الكشف عن منهج ابن دُرستويه في تقرير الجواز، وتتبع المواضع التي أجاز فيها أكثر من وجه، مع بيان علله اللغوية والنحوية، وإبراز موقفه من الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفيّة. ويساعد هذا الموضوع على فهم أصول التفكير اللغوي في القرن الرابع الهجري، وهو العصر الذي اكتملت فيه مناهج النقد اللغوي والنحوي.وقد توصّل البحث إلى جملة نتائج، من أهمّها: أنَّ ابن دُرستويه يقرّ الجواز حيث يدل السماع أو القياس على تعدد الوجه، لكنه يميل غالبًا إلى التضييق ولا يكثر من إقرار التعدد إلا عند قيام الدليل. وأنَّ ظاهرتي الضم والكسر في عين المضارع تمثلان أبرز مواطن الجواز، لقرابة الحركتين وانعكاسهما في استعمال العرب. وأنَّ ابن دُرستويه يستند في تقرير الجواز إلى منهج نقدي صارم قائم على اللغة الموثوقة، ويُكثر من الرد على العامة وتصحيح الاستعمالات الشائعة.

* Corresponding author at **Prof. Asst. Shifaa Saeed Jasim, PhD**
shifa.saeed@imamaladham.edu.iq

١.المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم، على سيدنا وحبيبنا محمد النبي الأمين، وآل بيته الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرِّ الميامين، ومن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الحشر والدين، وبعد:

فيُعدّ كتاب (تصحيح الفصيح وشرحه) لابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) من أبرز المصنَّفات التي عَنِيَت بضبط اللغة العربية وتقويم الاستعمالات اللغوية، إذ جاء ردًّا وتوضيحًا لما ورد في كتاب (الفصيح) لثعلب (ت ٢٩١هـ)، مبيِّنًا ما يجوز استعماله وما لا يجوز، وفقًا لقواعد العربية الفصحى وما تواتر من كلام العرب. ويشغل موضوع الجواز مكانة محورية في هذا الكتاب، إذ يُبرز موقف ابن درستويه من تعدُّد الأوجه اللغوية في الاستعمال، ومدى سعة اللغة العربية في قبول أكثر من وجه في التعبير أو اللفظ، معتمداً على السماع والقياس، ومناقشاً آراء النحاة واللغويين السابقين. وتكمن أهمية دراسة مفهوم الجواز في كتاب (تصحيح الفصيح) في أنه يتيح للباحث الوقوف على منهج ابن درستويه في تقويم النصوص، وفهم رؤيته للغة من حيث المرونة والصرامة، فضلًا عن إبرازه الخلافات بين المدارس النحوية، كالبصرية والكوفيّة، فيما يتعلق بما يُقبل من الألفاظ والتراكيب. ويساعد هذا الموضوع في الكشف عن أصول الفكر اللغوي والنحوي عند علماء القرن الرابع الهجري، وهو العصر الذي شهد ذروة التدوين اللغوي والنقدي. وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى بيانه وتحليله بالتفضيل. واعتُمِد في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي، أمَّا خطة البحث فقد اشتملت على مبحثين، تضمن المبحث الأول: تعريف الجواز وترجمة ابن دُرستويه، وتضمن المبحث الثاني: نصوص تطبيقية في الجواز عند ابن درستويه، وختمت البحث بخاتمة تضمنت أبرز نتائج البحث، تليها قائمة لمصادر ومراجع البحث.

٢.المبحث الأول: تعريف الجواز وترجمة ابن دُرستويه:

أولاً: مفهوم الجواز لغة واصطلاحاً:

١- **الجواز في اللغة:** وردت عدة معانٍ لهذه اللفظة في لسان العرب، إذ قال ابن منظور: ((جُزْتُ الطريقَ وجازَ الموضعَ جَوْزاً وجُؤُوزاً وجَوازاً ومَجازاً وجازَ بِهِ وجاوَزه جوازاً وأَجازه وأَجاز غيرَه وجازَه: سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ، وأَجازَه: خَلَّفه وَقَطَعَهُ، وأَجازه: أَنْفَذَه؛ قَالَ الرَّاجِزُ: بِمَعْنَى جُزْتُه. وَفِي حَدِيثِ الصِّرَاطِ: فأَكون أَنا وأُمَّتي أَوّلَ مَنْ يُجِيزُ عَلَيْهِ؛ قَالَ: يُجِيزُ لُغَةٌ فِي يجُوز جازَ وأَجازَ بِمَعْنًى؛ وَمِنْهُ حَدِيثُ الْمَسْعَى: لَا تُجِيزوا البَطْحاء إِلَّا شدًّا))[1].

يُبرز النص ثراء اللغة العربية ودقة ابن منظور في تتبع دلالات الألفاظ ومشتقاتها المرتبطة بالحركة والانتقال.

والمراد بـــ "الجواز" لغةً في هذا السياق هو: العبور، والسير في الطريق، وقطعه وتخطيه إلى ما بعده.

٢- **الجواز في الاصطلاح:** أمَّا الجواز عند النحاة فيعرفونه بأنَّه: ((إباحة الوجه النحويّ أو الصرفيّ أو اللغوّي دون وجوب أو امتناع. وهذا يقتضي ثنائية الوجه أو تعدّده في المسألة الواحدة بخلاف (الوجوب) الّذي يقتضي حصر المسألة في أمر واحد لا

(١)) لسان العرب: ٣٢٦/٥-٣٢٧، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضـــل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي (ت: ٧١١هـــ)، دار صـــادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـــ.

يتعدّاه))[١]. وهذا يعني أنَّ القاعدة بالاختيار جائز فيها وجهان أو أكثر وانت تختار بحسب ما يناسب السياق.

ثانياً: ترجمة ابن دُرستويه:

كان ابن دُرستويه رحمه الله تعالى عالماً بالعربية، عُرف بثقافته واتساع ظاهرة النقد عنده، فكان العلماء يميلون كثيراً، لدراسة حياته ومراحل حياته ونسبه الذي ينحدر منه، ونحن نبين ذلك، وهو على النحو الآتي:

١- اسمه ونسبه:

ابن دُرستويه رحمه الله تعالى هو: ((الإِمَامُ العَلاَّمَةُ، شَيْخُ النَّحْوِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ جَعْفَرِ بنِ دَرَسْتَوَيْه بنِ المَرْزُبَانِ الفَارِسِيُّ النَّحْوِيُّ، تِلْمِيْذُ المُبَرِّدِ. سَمِعَ يَعْقُوْبَ الفَسَوِيَّ فأكثر، له عنه تاريخه، ومشيخته، وَسَمِعَ بِبَغْدَادَ مِنْ عَبَّاسِ بنِ مُحَمَّدٍ الدُّوْرِيِّ، وَيَحْيَى بنِ أَبِي طَالِب، وَأَبِي مُحَمَّدٍ بنِ قُتَيْبَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدٍ كُرْبَزَان، وَمُحَمَّد بنِ الحُسَيْنِ الحُنَيْنِيِّ. قدم مِنْ مدينَة فَسَا فِي صباهُ إِلَى بَغْدَادَ، وَاسْتوطنهَا، وَبَرَعَ فِي العَرَبِيَّة، وصنَّف التَّصَانِيْفَ، وَرُزِق الإِسْنَاد العَالِي، وكَانَ ثِقَةً. مولده سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وكَانَ وَالِدُهُ رَحَلَ بِهِ. حدَّث عَنْهُ: الدَّارَقُطْنِيّ، وَابْنُ شَاهِيْن، وَابْن مَنْدَة، وَابْن رَزْقُوَيْه، وَابْن الفَضْلِ القطان، وأبو علي بن شاذان، وآخرون))[٢].

آثاره العلمية:

أَلَّفَ ابن دُرستويه المصنفات الكثيرة التي جعلت منه ذي علمية كبيرة وثقافة واسعة، وهذه المصنفات حرياً بنا أن نتعرف عليها ونقف على مضامينها، فله كتَاب الإِرشَاد فِي النَّحْوِ، وَشرح كتَاب الجَرْمِيّ، وكتَاب الهجَاء، وشرح

الفَصِيْح، وغَرِيْبُ الحَدِيْث، وأَدب الكَاتِب، والمذكَّر وَالمُؤنَّث، والْمَقْصُور وَالمَمْدُوْد، والمعَانِي فِي القرَاءات[٣].

وكذلك صنف في الأضداد، والتوسط بين: الأخفش، وثعلب، في التفسير، وخبر قس بن ساعدة الإيادي، والردّ على رد مفضل الضبي على الخليل، وكتاب الحي والميت، وكتاب الكتاب المتمم، ومعاني الشعر، ومعاني القرآن، والهداية في النحو[٤]، ومن المطبوعات:

١ .كتاب الكُتَّاب:

وهو أشهر مصنفاته المطبوعة وأكثرها تداولاً. نُشر لأول مرة باعتناء الأب لويس شيخو في بيروت (عام ١٩٢١م)، ثم توالت طبعاته العلمية، من أبرزها وأضبطها تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. عبد الحسين الفتلي (عام ١٩٧٧م).

٢ .شرح ما يُكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال:

وهي رسالة لغوية متخصصة رُتبت على حروف المعجم، نُشرت محققةً باعتناء د. عبد الحسين الفتلي في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد (العدد ١٧، عام ١٩٧٣م).

٣ .تصحيح الفصيح وشرحه (ويُعرف أيضاً بشرح فصيح ثعلب):

وهو كتاب موسع طُبع محققاً عدة مرات لاحقاً، لعل أقدمها تحقيق د. عبد الله الجبوري الصادر في

---

(١) موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٣٣١ إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين- بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

(٢) سير أعلام النبلاء:١٠٠/١٢ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١) ينظر: سير أعلام النبلاء:١٠٠/١٢

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٨١/١، ٥٠٦، ٧٠٠، ٨٣٩، ١٤١٥/٢ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت: ١٠٦٧ه)، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٣- ١٩٩٢م.

بغداد (عام ١٩٧٥م)، ثم توالت طبعاته ومنها تحقيق د. محمد بدوي المختوم الصادر في القاهرة (عام ١٩٩٨م).

وهذه التصنيفات كلها قيمة وهي في مختلف المجالات من علوم اللغة، وإنَّ ابن درستويه يستحق الدراسة في جوانب عدة.

٢- أقوال العلماء فيه:

((وثَّقه ابْن مَنْدَة، وَغَيْرُهُ، وضعَّفه اللَّالْكَائِيّ هِبَةُ الله، وَقَالَ: بَلَغَنِي عَنْهُ أَنَّهُ قِيْلَ لَهُ: حدِّث عَنْ عَبَّاسٍ الدُّوْرِيّ حَدِيْثاً وَنُعطيكَ دِرْهَماً ففَعَل، ولَمْ يَكُنْ سَمِعَ مِنْه، قَالَ الخَطِيْبُ: سَمِعْتُهُ يَقُوْلُ هَذَا، وَهَذِهِ الحِكَايَة بَاطلَة، ابْنُ درَسْتَوَيْه كَانَ أَرفع قَدْراً مِنْ أَنْ يكذب، وحدَّثنا ابْنُ رَزْقُوَيْه عَنْهُ بِأَمَالِي فِيْهَا أَحَادِيْثه عَنْ عَبَّاس، وَسَأَلت البُرْقَانِيّ عَنْهُ فَقَالَ: ضعَّفوه بروَايته تَاريخَ يَعْقُوْبَ عَنْهُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا حدَّث بِهِ يَعْقُوْبُ قَدِيْماً، فمتَى سَمِعَهُ مِنْهُ؟ قَالَ الخَطِيْبُ: فِي هَذَا نَظَر، فإنَّ جَعْفَر بنَ دَرَسْتَوَيْه مِنْ كِبَارِ المُحَدِّثِيْنَ، سَمِعَ مِنْ عَلِيّ بنِ المَدِيْنِيِّ، وَطبقَتِه، فَلاَ يُسْتَنكر أَنْ يَكُوْنَ بكَّر بَابنه فِي السَّمَاع، مَعَ أَنَّ أَبَا القَاسِم الأَزْهرِي حَدَّثَنِي قَالَ: رَأَيْتُ أَصلَ كِتَابِ ابْنَ دَرَسْتَوَيْه بتَاريخِ يَعْقُوْب بنِ سُفْيَان، وَوجدتُ سَمَاعَه فِيْهِ صَحِيْحاً. قِلْتُ: تُوُفِّيَ في صفر سنة سبع وأربعين وثلاث مائة))[١].

٣.المبحث الثاني: نصوص تطبيقية في الجواز عند ابن درستويه.

نصوص الجواز لم تكن كثيرة عند ابن درستويه في كتابه تصحيح الفصيح وشرحه، وربما يعود السبب في ذلك أنَّ ابن درستويه كانت له آراء كثيرة خاصة بها ولا يجيز تعدد الآراء إلَّا نادراً، ولكن هناك نصوص عبَّر عنها (بالجواز) للدلالة على تعدد أوجه الصواب، إذ يقول: ((اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على (فَعَلت)، بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللِّين، ولا حروف الحلق؛ فإنَّه يجوز في مستقبله يفعل، بضمِّ العين، ويفعِل بكسرها، كقولنا: ضرَب يضرب، وشكر يشكر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلَّا الاستحسان والاستخفاف))[٢]. ثم علَّق السيوطي على نصِّ ابن درستويه قائلاً : ((قال ابن دَرَسْتَويه في شرح الفصيح: كلُّ ما كان ماضيه على فعَلت بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حُروف اللِّين ولا الحَلْق فإنه يجوزُ في مُستَقْبله يفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها كضرب يضرِب وشكر يشكرُ وليس أحدُهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسانُ والاستخفاف فمما جاء واستُعْمِلَ فيه الوجهان قولهم: نفر ينفِر وينفُر وشتم يشتِمُ ويشتُم فهذا يدلُّ على جواز الوجهين فيهما وأنهما شيء واحد لأنَّ الضمة أختُ الكسرة في الثِّقل كما أن الواو نظيرةُ الياء في الثقل والإعلال ولأن هذا الحَرْفَ لا يتغيّرُ لفظة ولا خطُّه بتغيير حركته. فأما اختيارُ مؤلِّف كتاب الفصيح في ينفِر ويشتِم فلا عِلَّة له ولا قياس بل هو نقضٌ لمذهب العرب والنَّحْويين في هذا الباب))[٣]. وأوعز الدكتور رمضان عبد التوَّاب تعدد أوجه الصواب بين الكسر والضم وهو القرابة بين هاتين الحركتين، إذ يقول : ((وهكذا نرى القرابة بين الضمة والكسرة، هي السبب في جواز وقوع إحداهما مكان الأخرى، في عين المضارع، ولذلك كانت

١) سير أعلام النبلاء:١٢/١٠٠

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه:٣٣ أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت:٣٤٧هـ)، المحقق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها:١/١٦٤ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

القبائل العربية القديمة، لا تثبت على حال واحدة، في ضبط عين المضارع بواحدة منهما "قال أبو زيد: طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن"، وقد نص ابن جني صراحة على علاقة القربى، بين ياء المد وواوه، فقال: إن بين الياء والواو قربا ونسبا، ليس بينهما وبين الألف، ألا تراها تثبت في الوقف، في المكان الذي تحذفان فيه، وذلك قولك: هذا زيد، ومررت بزيد، ثم تقول: ضربت زيدا))[١]. وبعض القرَّاء يجعلون التناوب بين الضم والكسر قراءة كما فعل ذلك عاصم (رحمه الله)، إذ قرأ ((يلبِسون على (يفعِل)، وقياسه أنَّه من الماضي المفتوح العين فتكون عين مضارعه مضمومة أو مكسورة، وقيل: كل ما كان ماضيه على (فعلْتُ) بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها، وحروف الحلق هي: الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء))[٢]. ونحا أبو علي الفارسي هذا النحو، فقد نقل ابن سيده نصاً عنه يقول فيه : ((هذان المثالان، يفعل بالكسر ويفعل بالضم، جاريان على السواء في الغلبة والكثرة، قال أبو الحسن يفعل بالكسر أغلب من يفعل بالضم. قال أبو علي: وذلك ظن، إنما توهم ذلك من أجل الخفة فحكم أن يفعل بالكسر أكثر من يفعل بالضم، ولا سبيل إلى حصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب، غير أنا كلما استقرينا باب فعل المفتوح العين الذي يعتقب عليه المثالان يفعل بالكسر، ويفعل بالضم، وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخفة كقولنا: خفق الفؤاد يخفق بالكسر ويخفق بالضم، وحجل الغراب يحجل ويحجل، وبرد الماء يبرد ويبرد، وسمط الجدي يسمطه ويسمطه، وأشباه ذلك مما تقصَّاه متقنو اللغة كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وأحمد بن يحيى، فهذا مذهب أبي علي في يفعل بالكسر ويفعل بالضم... وحكى عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز الوجهان في مستقبل فَعَل في جميع الباب".))[٣]. وأورد ابن درستويه لفظة (جف) وأقرنها بالجواز، وأجاز فيها الضم والكسر في المستقبل، إذ يقول: ((وأما جفَّ يجفُّ، وكلَّ يكِلُّ، وما أشبههما من المضاعف في هذا الباب فكان عين الماضي منه مفتوحاً، فأسكن؛ لاستثقال التضعيف وأدغم، ثم أسكن في المستقبل، وكان حقه الكسر، ولكنه أدعم ليخفف، ونقلت كسرته إلى فاء الفعل. وقياس ما كان من هذا النحو أن يجوز الضم والكسر في مستقبله، كما وصفنا في غير المدغم؛ لأنه صحيح لا تنقلب حروفه، والضم فيه مثل يَرُدّ ويمد))[٤]. وأجاز أبو علي القالي في مستقبل هذه اللفظة حالين وهو الكسر والفتح فلذا: ((يقال جَفّ يجِفّ بكسر الجيم في المستقبل إذا يبس، ويقال: مالك جففت بالفتح تجفّ))[٥]. كذلك ابن درستويه قرن لفظة رعف بالجواز إذ يقول: ((وأما قوله: رعفت

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:٩٥ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.

(٢) سورة الكهف دراسة نحوية وصرفية:٣٤٦ مُعَمَّر منير مسيهر العاني، رسالة ماجستير بإشراف: أ. د. محمد صالح التكريتي، جامعة بغداد/ كلية التربية– ابن رشد، ٢٠٠٤م.

(٣) المخصص: ١٢٣/١٤أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه:٣٧

(٥) البارع في اللغة:٥٨٩ أبو علي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان القالي (ت: ٣٥٦هـ)، المحقق: هشام الطعان، مكتبة النهضة– بغداد، ودار الحضارة العربية– بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

أرعف؛ بفتح الماضي وضم الغابر، فإنما ذكره؛ لأن العامة تقول: رعفت، بض الراء وكسر العين، على مثال الفعل الذي لا يسمى فاعله، وهو خطأ؛ لأن هذا فعل لا يتعدى، فلا يجيء منه ما لم يسم فاعله، ولا يكون له مفعول، كما لا يكون ذلك في: جلس وقعد، أن يقال: جلست ولا قعدت، ولكن يجوز أن يقال: رعف في المكان))[١]. وتحدَّث عن لفظة شتم التي يجوز فيها الكسر والضم في حرف التاء، فقال: ((وأما قولهم: شتم يشتم، فليس ممَّا تخطئ فيه العامة. وإنَّما ذكره؛ لأن المستقبل منه يجوز فيه كسر التاء وضمها قياساً. وكلام فصحاء العرب به أكثره بالكسر، فاختار الكسر لكثرته، لأنه أصوب))[٢]. لذا قالوا: ((شتَمَ يَشتُم ويَشتِم، شَتْمًا، فهو شاتم، والمفعول مَشْتوم: إذا سب إنسانا، أي إذا قال فيه مكروها، وذكره بقبيح))[٣]. وربما كانت لفظة الجواز تعبِّر عن تعدُّد أكثر من حالة، يقول ابن درستويه: ((مثل يمدُّ ويردُّ، فإنَّ الأمر منه يجوز فيه ثلاث لغات: إحداها: أنْ تقول: مدَّ يا هذا وردَّ، بفتح المدغم؛ لئلا يجتمع ساكنان، ولأنَّ الفتح أخفُّ الحركات، وأنْ تقول: مُدُّ ورُدُّ؛ فتضم المدغم، على ضمة ما قبله؛ لتتبع الضمة لكسيرته، فتكون الحركتان من جهة واحدة، وأن تقول: مُدِّ ورُدِّ؛ فتكسر المدغم؛ لأن الكسر هو حركة الساكنين إذا اجتمعا في الأصل. وهذا أضعف الأوجه الثلاثة؛ لأن المدغم ثقيل، يهرب من كسره إلى الفتح؛ إلا أن تتبع حركة حركة))[٤]. ومنه ما يجوز لفظة مدَّ وهو الفتح مثل: (("مَدَّ يَمُدُّ" لأنه لا يجوز فتحها؛ لأنه ليس عينه ولا لامه حرفا من حروف الحلق، ولا كسرها للاستثقال مع كثرة مجيء المضاعف المتعدي))[٥]. ويقول مصطفى الغلاييني في ذلك: (("مدَّ يمدُّ مدّاً" وأصلُها "مدَدَ يمدُدُ مدْداً". وحكمُ الحرفينِ، في الإدغامِ، أن يكون أوَّلهما ساكناً، والثاني متحركاً، بلا فاصلٍ بينهما))[٦]. وأجاز وأجاز ابن درستويه لفظة سافر بدون هاء إذ يقول: ((وقوله؛ للمرأة: هي سافر بلا هاء إنما يجوز ذلك، إذا لم يجر اسم الفاعل على فعله، ولم يرد به معنى الفعل، ولكن يوضع موضع النسب، فيراد به))[٧]. والجواز يكمن ايضاً في الحروف، قال ابن درستويه: ((وليس فعل متعد أو غير متعد بنفسه أو بحرف جر إلا وتعديته بعد تمام الكلام إلى مفعول آخر بحرف جر، أو إلى مفعولين جائز جيد، عند جميع النحويين واللغويين. وليس حرف الجر الذي يتعدى بمخصوص ولا معين. بل يجوز ذلك بجميع حروف الجر، التي تتعلق بمعنى الفعل، وتوجب معناها متصلا به،))[٨]. ومن المسائل التي حدثت فيها الجواز لفظة خصم فهو: ((خصم وهي خصم وهم خصم، للواحد والاثنين والجميع، على حال واحدة، فليس ذلك بلازم فيه كما قال. بل يجوز تثنيته وجمعه وتأنيه على ما شرطناه. ومن الدليل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[٩]، وقوله [تعالى]: ﴿خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾[١٠] فثنى الخصم،

(١) تصحيح الفصيح وشرحه:٤٣

(٢) المصدر نفسه:٤٧

(٣) إسفار الفصيح: ٣٢٩/١ أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت: ٤٣٣هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه:٨٠

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٥/١، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

(٦) جامع الدروس العربية: ٩٧/٢ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ط٢٨، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

(٧) تصحيح الفصيح وشرحه:١٢٣

(٨) تصحيح الفصيح وشرحه:١٧٠

(٩)) [الحج: ١٩]

(١٠)) [ص: ٢٢]

وذلك من الدليل على أن الخصم يقع على الجماعة قوله عز وجل: (اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) بالواو، وقد ثنى الاسم فقال: (هَذَانِ خَصْمَانِ) لأن كل خصم من الخصمين كان جماعة وطائفة. وكذلك قوله: ﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُواْ لَا تَخَفْ ۖ﴾[١] فبدأ بالخصم على لفظ واحد، فأوقعه على طائفتين))[٢]. والجواز في الأسماء يحدث في مجال واسع، من ذلك ما قاله ابن درستويه: ((ولكن الضيف مما كثر استعمال الوصف به، وغلب عليه شبه الاسم، حتى استغني معه عن ذكر الموصوف فجاز فيه ما يجوز في الأسماء، من التثنية والجمع والتأنيث، وتوحيده في كل ذلك هو الأصل، كما قال الله عز وجل: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ المُكْرَمِينَ)[٣] وقوله عز وجل: (إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ)[٤]. وقد جاء في الشعر التأنيث في قول البعيث: (لقي حملته أمه وهي ضيفة فجاءت بنز للنزالة أرشما)[٥] والفعل منه: ضاف يضيف، ضيفا، إذا زار القوم، ونزل بهم للضيافة. وأضاف يضيف إضافة))[٦]. وربما كان الجواز في الحركات فلذا إن: ((المفتوح أوله من الأسماء، هذا باب قد خلط فيه أبوابا مختلفة، كان حقها أن يصنفها على مراتبها، فلم يفعل ذلك وجمعها في باب ما يفتح أوله، مما تلحن العامة فيه، فتكسره أو تضمه، والفتح الصواب. ومنه ما يجوز كسره، وإن كان الفتح أجود ... فمن ذلك قولهم: هو الفقر، بالفتح، يريد أن العامة تضمه، وليس الضم فيه بخطأ. ولكنه اسم مثل العسر والجهد والضعف))[٧]. كذلك من الالفاظ التي حدثت فيها الجواز هي لفظة صدقة، إذ يقول ابن درستويه: ((وأما الصدقة، بضم الدال، فهو لفظ القرآن، قال الله عز وجل: (وآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً)[٨] ويجب أن يكون ذلك المختار، فأما فأما من أسكن الدال من الصدقة فإنما خففها، كما يخفف عضد وكبد ونحوهما بالتسكين. وقد يجوز فيها وجه خامس، وهو: الصدْقة، بضم الصاد، وتسكين الدال؛ وذلك أنه لما أسكن الدال تخفيفا حول ضمتها إلى الصاد))[٩]. والأنملة ما يجوز فيها الفتح لذا: ((هي الأنملة، لواحدة الأنامل، وقد يجوز بالضم، وموضع يقال له: أسنمة؛ فإن النملة فيها لغتان، حكاهما "الخليل" و"سيبويه" فتح الميم وضمها. وأما أسنمة اسم موضع بعينه فلم يرو فيها عن العرب غير الضم. وقد جعلها "ثعلب" مثل الأنملة يجوز فيها الفتح))[١٠]. وقد يكون الجواز في الباب بأكمله يحصل فيه الجواز بشكل عام: ((اعلموا أن هذا الباب مثل الذي قبله؛ في أن العامة تلحن فيه، فتفتح أوائل أشياء منه، حقها الكسر، ومنها ما يجوز فتحه، وإن كان كسره أصوب. فوضع الباب على ذلك))[١١].

الخاتمة: في ختام هذا البحث توصلتُ إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

- إنَّ الأصلَ في هذه الالفاظ هو السماح بجواز الضم أو الكسر، طالما لم يتعارض ذلك مع النظام اللغوي أو يسبّب اختلاطًا.
- يُرجَّح أن الجواز في الاختلاف في الحركة يعود لطبيعة حرف العلة والحمولة الصوتية لما قبله.

(١))المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه :٢٥٤
(٣)) [الذاريات: ٢٤]
(٤)) [الحجر:٦٨]
(٥) المصدر نفسه: ٣٤٣
(٦) المصدر نفسه :٢٥٨
(٧) المصدر نفسه :٢٦٢
(٨)) [النساء: ٤٠].
(٩) تصحيح الفصيح وشرحه:٢٦٧
(١٠) المصدر نفسه: ٢٦٩
(١١) المصدر نفسه:١٢٣

- إنَّ القول بالجواز لا يقتضي ترجيح أحد الوجهين بالحكم على الآخر بأن يكون «خطأ» أو «غير فصيح»، بل يتقبّل التنوّع.
- يُجيز ابن درستويه التخيير بين الضم والكسر في مضارعات بعض الأفعال ثلاثية الجذر، دون إلزام بأي وجه، استنادًا إلى طبيعة حروف العلة وسياق الكلام.
- يندرج هذا التقويم القائم على مبدأ الجواز ضمن منطق تصويبي شامل، يسعى لتوثيق المرونة اللغوية بعيدًا عن القطيعة مع ما استُعمل في التراث.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت: ٤٣٣هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البارع في اللغة، أبو علي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان القالي (ت: ٣٥٦هـ)، المحقق: هشام الطعان، مكتبة النهضة– بغداد، ودار الحضارة العربية– بيروت، ط١، ١٩٧٥م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت:٣٤٧هـ)، المحقق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– القاهرة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ط٢٨، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.
- سورة الكهف دراسة نحوية وصرفية، مُعَمَّر منير مسيهر العاني، رسالة ماجستير بإشراف: أ. د. محمد صالح التكريتي، جامعة بغداد/ كلية التربية– ابن رشد، ٢٠٠٤م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الحديث– القاهرة، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت: ١٠٦٧ه)، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤١٣– ١٩٩٢م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر –بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- موسوعة النحو والصرف والإعراب: إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين– بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

References

- The Holy Qur’an.
- Al-Harawi, M. (433 AH). *Isfar al-Fasih*. Madinah: Islamic University.
- Al-Qali, I. (356 AH). *Al-Bari‘ fi al-Lughah*. Baghdad: Maktabat al-Nahdah; Beirut: Dar al-Hadarah al-‘Arabiyyah.
- Ibn Durustawayh, A. (347 AH). *Tashih al-Fasih wa Sharhuhu*. Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs.
- Al-Ghalayini, M. (1364 AH). *Jami‘ al-Durus al-‘Arabiyyah* (28th ed.). Sidon: Al-Maktabah al-‘Asriyyah.
- Al-‘Ani, M. (2004). *Surat al-Kahf: A grammatical and morphological study* (Master’s thesis). University of Baghdad.
- Al-Dhahabi, M. (748 AH). *Siyar A‘lam al-Nubala’*. Cairo: Dar al-Hadith.

- Al-Astarabadi, H. (715 AH). *Sharh Shafiyat Ibn al-Hajib*. Cairo: Maktabat al-Thaqafah al-Diniyyah.
- Hajji Khalifah. (1067 AH). *Kashf al-Zunun ʿan Asami al-Kutub wa al-Funun*. Beirut: Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
- Ibn Manzur, M. (711 AH). *Lisan al-ʿArab* (3rd ed.). Beirut: Dar Sadir.
- Ibn Sidah, A. (458 AH). *Al-Mukhassas*. Beirut: Dar Ihyaʾ al-Turath al-ʿArabi.
- ʿAbd al-Tawwab, R. (1997). *An Introduction to Linguistics and Linguistic Research Methods* (3rd ed.). Cairo: Maktabat al-Khanji.
- Al-Suyuti, J. (911 AH). *Al-Muzhir fi ʿUlum al-Lughah*. Beirut: Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
- Yaʿqub, I. (2005). *Encyclopedia of Grammar, Morphology, and Parsing*. Beirut: Dar al-ʿIlm lil-Malayin.